وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: ٦-٩-٢٠٢٠

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لقطة تذكارية للمستشار يوسف المطاوعة والمستشار عادل بورسلي مع القضاة الجدد

بمناسبة تعيينهم قضاة بالمحكمة الكلية وبينهم قاضيات لأول مرة في تاريخ الكويت

54 قاضياً يؤدون اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء

■ المستشار المطاوعة: تجربة عمل القاضيات تقتضي تقييماً بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها

أسامة أبو السعود

أدى أربعة وخمسون قاضيا اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف جاسم المطاوعة، بمناسبة تعيينهم قضاة في المحكمة الكلية، وذلك بحضور رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل ماجد بورسلي.

وقد وجه رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار المطاوعة كلمة للقضاة الجدد هنأهم فيها على الالتحاق بسلك القضاء، وأن ذلك يأتي في نطاق السعي لتكويت القضاء، كما بين لهم تبعات المسؤولية التي يتحملونها والواجبات التي يجب عليهم الالتزام بها، وحثهم على السعي لتحقيق العدل وتحقيق مصالح المتقاضين.

وبمناسبة شمول الدفعة على عدد من القاضيات، نبه رئيس المجلس إلى أن تجربة عمل القاضيات تقتضي تقييما بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها، مشددا على دور القاضيات الجدد في إنجاح هذه التجربة.

كما قام المستشار رئيس المحكمة الكلية بإلقاء كلمة توجيهية للقضاة الجدد أكد فيها ضرورة الالتزام بكل التوجيهات التي تؤدي إلى حسن أداء القضاة لعملهم واستعداد المحكمة لتذليل أي صعوبات تواجههم.

أحد القضاة الجدد يؤدي القسم أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة ورئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٥	١٥٩٥١

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المستشار المطاوعة متوسطاً أول 8 قاضيات في تاريخ الكويت

46 قاضياً و8 قاضيات أدّوا اليمين أمام المطاوعة

| كتب ناصر الفرحان |

أدى 54 قاضياً، بينهم 8 نساء، اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمتي الدستورية والتمييز المستشار يوسف المطاوعة، أمس، بمناسبة تعيينهم قضاة بالمحكمة الكلية، بحضور المستشار عادل ماجد بورسلي رئيس المحكمة الكلية.

ووجه المطاوعة كلمة للقضاة الجدد هنأهم فيها على الالتحاق بسلك القضاء، موضحاً أن هذه التعيينات تأتي في نطاق السعي لتكويت القضاء، ومشدداً على تبعات المسؤولية القانونية التي يتحملها القاضي والواجبات التي يجب الالتزام بها، كما حضهم على السعي لتحقيق العدل وتحقيق مصالح المتقاضين.

وبمناسبة شمول الدفعة على 8 قاضيات، أصبحن أول قاضيات في تاريخ الكويت، أكد رئيس المجلس أن تجربة عمل القاضيات تقتضي تقييماً بعد مضي مدة، حتى يمكن التوسع فيها، لافتاً إلى دور القاضيات الجدد في إنجاح هذه التجربة.

بدوره، أكد رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي ضرورة الالتزام بكل التوجيهات التي تؤدي إلى حسن اداء القضاة لعملهم، لافتاً إلى أن المحكمة تعمل على تذليل أي صعوبات تواجه عملهم، لإنجاز معاملات المراجعين بأسرع وقت.

المطاوعة: تجربة عمل القاضيات تقتضي التقييم للتوسع فيها

للقاضيات الجدد دور بإنجاح التجربة

التعيينات تأتي في إطار التكويت

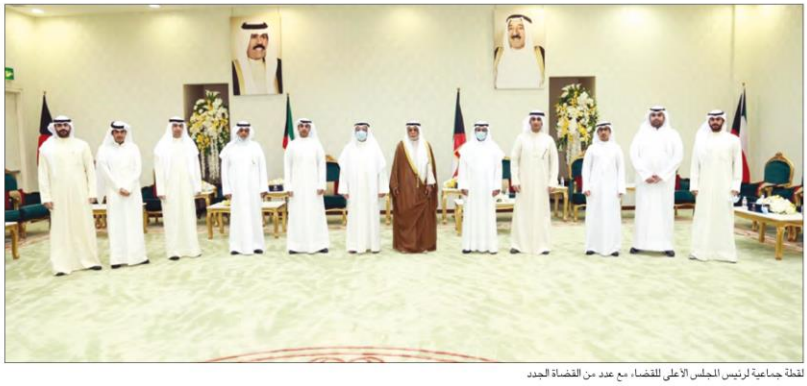

لقطة جماعية لرئيس المجلس الأعلى للقضاء، مع عدد من القضاة الجدد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٦-٢٠٢٠	٤	١٤٩٥١

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في يوم تاريخي مجيد في حياة المرأة الكويتية

8 قاضيات أدَّينَ اليمين بين 54 قاضياً

المطاوعة متوسطاً مستشارين والقاضيات الثماني

في يوم تاريخي، أدى 54 قاضيا بينهم 8 قاضيات اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمتي الدستورية والتمييز المستشار يوسف المطاوعة، أمس، بمناسبة تعيينهم قضاة بالمحكمة الكلية.

وهنأ المستشار المطاوعة في كلمة وجهها إلى القضاة الجدد بحضور رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي على الالتحاق بسلك القضاء، مشيرا إلى أن ذلك يأتي في إطار السعي لتكويت القضاء.

وبين المطاوعة للقضاة تبعات المسؤولية التي يتحملونها والواجبات التي يجب الالتزام بها وحثهم على السعي لتحقيق العدل وتحقيق مصالح المتقاضين.

وعن شمول الدفعة على عدد من القاضيات، ذكر أن تجربة عمل القاضيات يقتضي تقييمها بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها، مشددا على دور القاضيات الجديدات في إنجاح هذه التجربة.

وأكد على ضرورة الالتزام بكل التوجيهات التي تؤدي إلى حسن أداء القضاة لعملهم، واستعداد المحكمة لتذليل أي صعوبات تواجههم.

وكانت **القبس** قد انفردت في عددها الصادر في أول يوليو الماضي بنشر خبر تعيين القاضيات الثمانية.

■ المطاوعة: التعيين في إطار تكويت القضاء

■ على القضاة تحقيق العدل ومصالح المتقاضين

■ تقييم تجربة عمل القاضيات بعد مدة للتوسُّع فيها

النائب العام لـ **القبس**: نواصل خطة التكويت

حدث تاريخي.. 8 كويتيات قاضيات

■ أثبتن جدارتهن مع زملائهن الرجال.. وسنستمر في ترقية وكلاء النيابة

عدد القبس الصادر 1 يوليو 2020

المؤمن سيدخلون دورة في معهد القضاء لمعرفة كل صروف القانون وتوجهه

ناشطات وحقوقيات مرحبات لـ **القبس**:

حلم طال انتظاره.. يتحقق

شيخة الجاسم: خطوة مستحقة تواكب عطاء المرأة

وأخيراً.. المرأة الكويتية قاضية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٢	١٦٨٨٤

الوسط

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

54 قاضياً يؤدون اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء الكويتي

جانب من تأدية اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء

أدى 54 قاضياً اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمتي الدستورية والتمييز، المستشار يوسف المطاوعة، أمس الخميس بمناسبة تعيينهم قضاة بالمحكمة الكلية.

وهنأ المستشار المطاوعة في كلمة وجهها للقضاة الجدد بحضور رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي على الالتحاق بسلك القضاء مشيرا إلى أن ذلك يأتي في إطار السعي لتكويت القضاء.

وبيّن للقضاة تبعات المسؤولية التي يتحملونها والواجبات التي يجب الالتزام بها وحثهم على السعي لتحقيق العدل وتحقيق مصالح المتقاضين.

وعن شمول الدفعة على عدد من القاضيات ذكر أن تجربة عمل القاضيات يقتضي تقييما بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها مشددا على دور القاضيات الجدد في إنجاح هذه التجربة.

وأكد على ضرورة الالتزام بكافة التوجيهات التي تؤدي الى حسن أداء القضاة لعملهم واستعداد المحكمة لتذليل أي صعوبات تواجههم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٣	٣٧٥٩

الجريدة
محليات

المطاوعة: تقييم عمل القاضيات بعد مدة للتوسّع في التجربة

02

المطاوعة وبورسلي يتوسطان القاضيات بعد أدائهن اليمين القانونية

المطاوعة: تقييم عمل القاضيات بعد مدة للتوسّع بالتجربة

54 قاضياً أدوا اليمين أمامه بمناسبة تعيينهم في المحكمة الكليّة

● حسين العبدالله

أدى 54 قاضيا وقاضية اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة بمناسبة تعيينهم قضاة في المحكمة الكلية، وذلك بحضور رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي.

وقد وجّه المطاوعة كلمة للقضاة الجدد، هنأهم فيها بالالتحاق بسلك القضاء، وقال إن ذلك يأتي في نطاق السعي لتكوين القضاء، كما بيّن لهم تبعات المسؤولية التي يتحمّلونها والواجبات التي يجب الالتزام بها، وحثّهم على السعي لتحقيق العدل ومصالح المتقاضين.

وبمناسبة شمول الدفعة على عدد من القاضيات نبّه رئيس المجلس إلى أن تجربة عمل القاضيات تقتضي تقييما بعد مضيّ مدة، حتى يمكّن التوسع فيها، مشددا على دور القاضيات الجدد في إنجاح هذه التجربة.

كما ألقى بورسلي كلمة توجيهية للقضاة الجدد، أكد فيها ضرورة الالتزام بكل التوجيهات التي تؤدي إلى حُسن أداء القضاة لعملهم، واستعداد المحكمة لتذليل أي صعوبات قد تواجههم.

المطاوعة وبورسلي يتوسطان القاضيات بعد أدائهن اليمين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	١-٢	٤٥١٨

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

54 قاضياً أدوا اليمين القانونية بمناسبة تعيينهم بالمحكمة الكلية

المستشار المطاوعة: سعي لـ «تكويت» القضاء

” الالتزام بالواجبات وتحقيق العدالة وصالح المتقاضين

” تجربة عمل القاضيات تقتضي تقييما بعد مضي مدة للتوسع فيها

أدى 54 قاضيا اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمتي الدستورية والتمييز المستشار يوسف المطاوعة بمناسبة تعيينهم قضاة بالمحكمة الكلية.

وهنأ المستشار المطاوعة في كلمة وجهها للقضاة الجدد بحضور رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي على الالتحاق بسلك القضاء مشيرا إلى أن ذلك يأتي في إطار السعي لتكويت القضاء.

وبين للقضاة تبعات المسؤولية التي يتحملونها والواجبات التي يجب الالتزام بها وحثهم على السعي لتحقيق العدل وتحقيق مصالح المتقاضين.

وعن شمول الدفعة على عدد من القاضيات ذكر ان تجربة عمل القاضيات تقتضي تقييما بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها مشددا على دور القاضيات الجدد في إنجاح هذه التجربة.

وأكد على ضرورة الالتزام بكافة التوجيهات التي تؤدي إلى حسن أداء القضاة لعملهم واستعداد المحكمة لتذليل أي صعوبات تواجههم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٦-٩-٢٠٢٠	٥	٢٤٨٩

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

54 قاضياً بينهم 8 سيدات أدوا اليمين القانونية

المطاوعة: نسعى لتكويت القضاء

كتب مشعل عبدالله

أدى 54 قاضيا اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الاعلى للقضاة المستشار يوسف المطاوعة بمناسبة تعينهم قضاة بالمحكمة الكلية، وذلك بحضور المستشار عادل بورسلي رئيس المحكمة الكلية.

وقد وجه المستشار رئيس المجلس الاعلى للقضاة كلمته للقضاة الجدد هنأهم فيها على الالتحاق بسلك القضاء، وقال ان ذلك يأتي في نطاق السعي لتكويت القضاء، كما بين لهم تبعات المسؤولية التي يتحملونها والواجبات التي يجب الالتزام بها وحثهم على السعي لتحقيق العدل وتحقيق مصالح المتقاضين.

وبمناسبة شمول الدفعة على عدد من القاضيات نبه رئيس المجلس إلى ان تجربة عمل القاضيات يقتضي تقييما بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها مشددا على دور القاضيات الجدد في انجاح التجربة.

وقام المستشار رئيس المحكمة الكلية بالقاء كلمة توجيهية للقضاة الجدد أكد فيها ضرورة الالتزام بجميع التوجيهات التي تؤدي إلى حسن أداء القضاة لعملهم واستعداد المحكمة لتذليل اي صعوبات تواجههم.

القضاة الجدد يؤدون اليمين القانونية أمام المستشار يوسف المطاوعة بحضور المستشار عادل بورسلي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٣	٤٠٧٤

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إهانة موظفة في محكمة الجهراء

سعود عبدالعزيز

أخضعت مواطنة كويتية للتحقيق على خلفية قيامها بإهانة موظفة في محكمة الجهراء. وأطلق سراح السيدة بعد اخذ اقوالها وتأكيدها أنها لم تصدر ما يعتبر اهانة. وكانت موظفة في محكمة الجهراء أبلغت العمليات بتعرضها للإهانة لتصل دورية ويتم اخذ إثبات المدعى عليها والطلب منها مراجعة المخفر، وتوجهت المدعية إلى المخفر لتسجيل قضية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	١٠	١٥٩٥١

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عقب اجتماع رئيس الاتحاد بالوزير الأسبوع الماضي

«العقاريين» يخاطب «العدل» لمنح الملاك حق الاستعلام القضائي الخاص بالإيجارات

طارق عرابي

وجه اتحاد العقاريين كتابا إلى وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د.فهد العفاسي، طالبا فيه منح ملاك العقارات الحق في الاستعلام القضائي خاص بالايجارات فقط، وبعد الحصول على تفويض موقع من المستأجر المحتمل بتفويض المالك حسب نموذج معتمد يتم إدخاله في نظام الاستعلام من قبل المالك.

وكان رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح وأمين صندوق الاتحاد عبدالرحمن التركيت قد التقيا وزير العدل ووزير الاوقاف د.فهد العفاسي الاسبوع الماضي، وشرحا له التبعات التي ألقتها الأزمة الحالية على السوق العقاري الكويتي والتي خلفت الكثير من المنازعات الايجارية وزادت من حجم القضايا المنظورة أمام القضاء، وما لذلك من توابع سلبية على القطاع العقاري والجانب الامني بسبب تقاعس الكثير من المستأجرين عن السداد وتراكم الديون، فضلا عن قدرتهم على الانتقال من عمارة إلى أخرى بكل سهولة.

وأكد الجراح أن شكاوى عدة تلقاها اتحاد العقاريين مؤخرا بسبب عدم قدرة الملاك على الاستعلام عن المستأجر، ما أدى إلى إرباك عملية التأجير، خاصة في ظل عدم قدرة الملاك على معرفة الوضع القانوني للمستأجر، أو التأكد من عدم وجود أي مشاكل قانونية قبل إبرام عقود التأجير.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	١٨	١٥٩٥١

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة»: مجال العمل الخيري عرضة للفساد

قالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، إن مجال العمل الخيري عرضة للفساد، ويتطلب انتهاج الشفافية لكسب ثقة المانحين والمتبرعين وتتضمن استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بناء القدرات الفردية من خلال التدريب المتخصص لشركائنا من مؤسسات المجتمع المدني.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٦-٩-٢٠٢٠	٥	٢٤٨٩

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وعود بضخّ استثمارات في جزر القمر.. و4 حسابات كشفت «غسل الأموال»

خبايا جديدة في «الصندوق الماليزي»

قال المدير العام السابق للبنك التجاري الفدرالي القمري أمين حلاوي: إن أول تحويل تلقّاه البنك القمري لأموال مختلسة من الصندوق الماليزي كان بقيمة 1.7 مليون يورو لمصلحة «جو لو» وآخرين من الكويت، مشيراً إلى أن السوري شريك المتهم الأول كان حتى أكتوبر 2016 بمنزلة الآمر الناهي بشؤون البنك، وهو من ألحّ عليه لفتح 12 حساباً بأسماء شخصيات كويتية وعربية وأجنبية وشركات، إلا أن البنك المركزي القمري رفض فتح الحسابات، باعتبار أصحابها غير مقيمين في جزر القمر، وفي ما بعد تعرّض حلاوي ــ على حد قوله ــ لضغط شديد من قبل الشريك السوري، صاحب الجواز الفرنسي، للبحث عن بدائل والاكتفاء بفتح 4 حسابات، مؤكداً أن الحسابات المذكورة تلقّت تحويلات من الصندوق الماليزي.

علي الخالدي

أوضح أمين حلاوي في تصريح لـ **القبس** ان البنك الفدرالي التجاري تأسس في 2009، وكان الشريك السوري يمتلك 75 في المئة من رأسماله، مقابل 25٪ للمتهم الأول، وبعد عام 2015 أصبحت اسهم البنك مملوكة بنسبة 100 في المئة للمتهم الأول على الورق، لكن شريكه السوري ظل يدير الأمور فعلياً، وهو من يعطي الأوامر والمتحكّم في جميع القرارات.. ويمكنني القول إن الاثنين وجهان لعملة واحدة.

ضخ استثمارات

وقال حلاوي انه على الورق لم يكن للشريك السوري اي صفة في البنك عام 2016.. لكن فعليا هو من قام بتاسيس البنك ودفع رأسماله عند تاسيسه في 2009، وهو الذي استمر بإدارة شؤونه حتى أكتوبر 2016، اي قبل ان يتفجّر خلافه مع المتهم الأول، مشيرا الى ان المتهم الأول وشريكه السوري دعوا محافظ البنك المركزي القمري لزيارة الكويت، حيث تلقى الأخير وعودا تتعلق تتعلق بضخ استثمارات كويتية في جزر القمر، مقابل تسهيل عملهما في بلاده.

فتح حسابات

وبناء على ذلك، قال حلاوي: «تم فتح 4 حسابات في البنك المملوك للمتهم الأول في جزر القمر، الا ان هذه الحسابات واجهت رفضا من الجهات الرقابية في جزر القمر لعدم وجود إقامة لاصحابها، لكن المتهم الاول وشريكه السوري مارسا ضغوطا علي لفتح هذه الحسابات مهما كلف الامر».

واردف قائلا «انه فعليا تم فتح الحسابات الاربعة في البنك الفدرالي التجاري في شهر يونيو 2016، دون اخطار الجهات الرقابية، والتقيت مسؤولين في البنك المركزي واخبرتهم بالتطورات.. وطلبت منهم التدخل، لكني لم الق جوابا، وبعد 3 ايام تلقيت ردا بعدم الموافقة على فتح الحسابات، ورغم ذلك لم يتم اغلاق الحسابات». واشار المدير العام السابق للبنك التجاري الفدرالي القمري الى ان «نماذج فتح الحسابات في البنك التجاري الفدرالي في جزر القمر تُطبع في الكويت».

إيداع حوالتين

واكد ان اول الاموال التي وصلت كانت خلال شهر يونيو من عام 2016 اي بعد فتح الحسابات بايام معدودة وكانت قيمتها 1.7 مليون يورو، موزعة على حوالتين تم إيداعهما في حساب الماليزي «جولو»، ومن ثم تم توزيع المبلغ على حساب «تان كيم»، والمتهم الاول، اما الحساب الرابع فلم يتم إيداع اي مبالغ فيه. لافتا انه تم تحويل 1.6 مليون يورو من جزر القمر الى الخارج لمصلحة حسابات في جزر الكايمن باسم شركة الوسيط إنترناشيونال، وإلى فرنسا لحساب شركة ليالينا الفرنسية، وجزء من المبلغ تحول لمصلحة بطاقات امريكان اكسبرس مملوكة لـ«جو لو».. ومن اجمالي المبلغ تبقى 100 الف يورو فقط في حساب «جو لو» في البنك الفدرالي بجزر القمر.

العملية الأولى

واضاف انه بعد العملية الاولى بثلاثة ايام تلقى اشعاراً بقرب وصول حوالة بقيمة 25 مليون يورو باسم «جو لو»، لكنه قام بمراسلة البنك الوسيط ورفض استقبالها، كما طلب وقف اي عملية أخرى تخص حسابات «جو لو» و«تان كيم»، علما بان هذا المبلغ الذي رفض استقباله تم تحويله الى الكويت من خلال فرع بنك اجنبي ليتم ايداعه في احدى الشركات. واكد حلاوي انه اكتشف ان جميع التحويلات تعود الى اختلاسات من الصندوق السيادي الماليزي، مرجحا انها كانت اولى عمليات الغسل من الصندوق وبعلم المتهمين.

واقر حلاوي بأن السلطات في جزر القمر اتهمت البنك الفدرالي التجاري بعمليات غسل أموال وتم تغيير مجلس ادارة البنك وقامت الادارة الجديدة بتقديم شكوى ضد الادارة السابقة.. «وتم اقحام اسمي في الموضوع، واتهمت بأنني وراء عمليات غسل الاموال، وانتهت القضية بسجني لمدة 3 سنوات منها ستة تنفيذية وسنتان تحت الإقامة الجبرية وتغريمي مليون يورو. وبعد 5 أشهر من السجن، اطلق سراحي، وتم الاتفاق على ترحيلي للحفاظ على امني الشخصي. وللأسف كنت ضحية وتم سجني من شهر أكتوبر 2017 حتى شهر مارس 2018».

أمين حلاوي

- **مدير «التجاري الفدرالي» لـ القبس: تعرّضتُ لضغوط لفتح الحسابات المصرفية**
- **أولى عمليات غسل الأموال المختلسة من الصندوق الماليزي حدثت في البنك القمري**
- **أول «الغسل» حوالتان بـ 1.7 مليون يورو لمصلحة «جو لو» وآخرين من الكويت**
- **أوراق ونماذج فتح الحسابات الخاصة بالبنك تُطبع في الكويت**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٦-٩-٢٠٢٠	٥	١٦٨٨٥

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

شرح بالتفصيل مواقع الموضوعات التي تحدث نواب أنها محذوفة مُحدداً موقعها في كل مقطع

الغانم: التسجيلات المُسلَّمة من «الداخلية» إلى أمانة مجلس الأمة... كاملة ولا حذف فيها

| كتب فرحان الشمري ووليد الهولان |

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن التسجيلات المسلّمة من وزارة الداخلية الى الأمانة العامة لمجلس الأمة كاملة ولا حذف فيها، بعد أن تحقق منها شخصياً بحضور عدد من النواب، داعياً بقية النواب، بمن فيهم الذين تحدثوا عن مقاطع محذوفة، إلى أن يستمعوا إليها في الأمانة العامة.وقال الغانم، في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس: «في ما يتعلق بموضوع التجسس، أؤكد أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً، وسبق أن أثرته في فصول تشريعية سابقة، فالمبدأ ثابت بغض النظر عن الأشخاص أو المكان أو الزمان. وأشد على يد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، بكل ما اتخذه من إجراء تجاه أي شبهة تنصت أو تجسس بغض النظر عن الأسماء وإحالة الوقائع إلى النيابة والجسد القضائي العادل الذي نثق فيه واتخاذه كل ما يمكن أن يتخذ لمواجهة هذه الآفة».

وبشأن بعض التصريحات المتعلقة باجتزاء بعض المقاطع من الفلاش ميموري، الذي أرسل من وزير الداخلية إلى الأمانة العامة، أكد الغانم أنه قام شخصياً ومجموعة من النواب بالتحقق من هذا الأمر واتضح بشكل قاطع أنه غير صحيح. وأوضح أن «المواضيع التي ذكر في الاستجواب بأنها حذفت أو اقتطعت من الفلاش ميموري، موجودة وتحديداً بالملف الثاني في الفلاش المسجل تحت رقم (0052rec1)».

الغانم في مؤتمره الصحافي أمس

واستطرد الغانم قائلاً «موضوع الديوانية الذي قالوا عنه في الاستجواب إنه حذف، موجود في الثانية 25، وموضوع الترقية الذي قالوا عنه إنه حذف موجود في الدقيقة 1 و33 ثانية، وموضوع الحديث قبل دخول الضباط موجود في الدقيقة 1 و54 ثانية. وموجود أيضا في ملف آخر برقم (0056) وهو من كاميرا أخرى المواضيع الثالثة، في الثانية 44، والدقيقة 1 و50 ثانية، والدقيقة 2 و5 ثوان، وكلها موجودة واطلعت عليها وشاهدها مجموعة من النواب».

وأشار إلى أن «النواب الذين كانوا موجودين، واطلعوا على التسجيلات، هم الحميدي السبيعي، ومحمد الدلال، ويوسف الفضالة، وناصر الدوسري، وأحمد الفضل، وخالد الشطي، ورياض العدساني، وأسامة الشاهين، وعمر الطبطبائي، والدكتور عودة الرويعي، والدكتور خليل عبدالله ابل، وسعدون حماد. ومتأكد أن الإخوة الأفاضل الذين اطلعوا على هذه المقاطع، وقالوا إنها غير موجودة لم تكن لديهم سوء نية، فهم أيضا أناس يخافون الله ولا يريدون ظلم الآخرين، لكن يبدو وفق ما شرح لي أنه عند تشغيل المقاطع قاموا بتشغيلها على برنامج معين قد لم يتح لهم مشاهدة كل شيء ولم يطلبوا الدعم الفني».

وذكر الغانم أن «ما حدث معي أني طلبت الدعم الفني وقاموا بتشغيله على برنامج معين، ورأيت فيه كل الأمور وكل النواب اطلعوا عليه على البرنامج نفسه. وادعو النواب لمشاهدة التسجيل، والتأكد مما ذكرته، وأيضاً النواب الذين سبق أن شاهدوه وقالوا لم نر هذه المقاطع ليتأكدوا حتى لا يظلموا أحداً. وأنا واثق بأن هناك من سيحاول أن يشكك بأن المقاطع قد أضيفت ولم تكن موجودة في الأصل، فأقول لهم نفس الفلاش ميموري الذي تم تسليمه لي من وزارة الداخلية هو الموجود الآن، ويستطيع الجميع التأكد من أن الملفات أو البصمة التي بها الملفات على هذا الفلاش مؤرخة بتاريخ 4 أغسطس، وأي تحديث يأتي بعد 4 أغسطس سيظهر التاريخ الحديث».

وتابع «إضافة إلى ذلك الفلاش ميموري الذي وصل في الأصل، هناك نسخة أخرى موجودة في خزينة اللجنة ويستطيع الجميع التأكد منها. وادعو جميع النواب للتحقق من هذا الأمر حتى لا يظلم أحد بهذا الموضوع، بمن فيهم من قالوا إنهم ذهبوا وشاهدوا، حتى يناقشوا هل فعلاً فتحوا الملفات بالطريقة الصحيحة أو ما فتحوها بالطريقة الصحيحة، وهل طلبوا الدعم الفني عندما لم تفتح فأنا متأكد أنهم لم يطلبوا الدعم الفني، لأن هذه إجابة الأمانة العامة والمسؤولين في الدعم الفني».

> أشدّ على يد الصالح بكل ما اتخذه من إجراء تجاه شبهة التجسس بغض النظر عن الأسماء
>
> أدعو النواب بمن فيهم الذين تحدثوا عن مقاطع محذوفة إلى الاستماع إليها في الأمانة العامة
>
> مَن تحدثوا عن حذف يبدو أنهم شغلوا المقاطع على برنامج معين لم يتح لهم مشاهدة كل شيء
>
> أنا واثق بأن هناك من سيحاول التشكيك بأن المقاطع أضيفت ولم تكن موجودة في الأصل
>
> يستطيع الجميع التأكد من أن الملفات أو البصمة التي بها الملفات على الفلاش مؤرخة في 4 أغسطس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٦-٢٠٢٠	٥	١٤٩٥١

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بحثت القضايا التي قبلت بها الكويت أو رفضتها من نتائج وتوصيات الاستعراض الدوري الثالث الشامل

«حقوق الإنسان»: ناقشت تنفيذ توصيات العمالة والاتجار في البشر مع الحكومة

مريم العقيل

د.خليل عبدالله ود.عادل الدمخي وعدنان عبدالصمد خلال الاجتماع

مساعد وزير الخارجية الوزير المفوض طلال المطيري

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في اجتماعها أمس نتائج اعتماد تقرير الكويت الوطني الثالث لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان العالمي.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، وممثل وزارة الخارجية مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان الوزير المفوض طلال المطيري الذي كان يرأس الفريق الكويتي خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث للكويت في مجلس حقوق الإنسان الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن ديوان حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح الدمخي أن الاجتماع تناول القضايا التي قبلت بها الكويت أو رفضتها من نتائج وتوصيات الاستعراض الدوري لحقوق الانسان وأسباب الرفض والقبول.

وبين أنه تمت أيضا مناقشة كيفية تنفيذ التوصيات التي قبلت بها الكويت على أرض الواقع، خاصة أن هناك توصيات تتعلق بالعمالة والاتجار في البشر والملاحظات التي حصلت على الكويت بهذا الشأن.

وأكد الدمخي أنه تحدث مع وزيرة الشؤون بشأن ضرورة مراقبة العقود الحكومية ومراجعة ملفاتها للتأكد من التزام أصحابها بصرف الرواتب.

وقال إن الوزيرة أقرت بوجود خلل في العقود الحكومية يتعلق بتقدير الاحتياج من قبل هيئة القوى العاملة، وكذلك في قضية وضع العمالة بعد انتهاء المشاريع، بالإضافة إلى ضرورة عدم حصول أي شركة لأي مناقصة حكومية ما لم تات ببراءة ذمة من هيئة القوى العاملة تفيد بعدم وجود مشكلات عمالية مسجلة على الشركة.

وأعرب الدمخي عن أسفه لأن بعض الشركات تحصل على مناقصات الدولة رغم تظاهر عمالتها لعدم حصولهم على الرواتب.

وأفاد الدمخي بأن الاجتماع تطرق أيضا لمشكلة (البدون) واستعرض ملاحظات كثيرة لمعالجة أوضاعهم، مؤكدا أن القانون يقر بحق من تواجد في الكويت قبل عام 1965 وليس لديه إثبات بجنسية أخرى في الحصول على الجنسية الكويتية.

وأشار في هذا الصدد إلى تقديم اللجنة اقتراحا بقانون بشأن يتعلق بالحقوق المدنية والإنسانية لتلك الفئة، تم رفضه من الحكومة ولم يعرض في مجلس الأمة رغم توقيع 29 عضوا على طلب مناقشته والتصويت عليه، مؤكدا أن الاقتراح بقانون لا يتعلق بالجنسية نهائيا.

وبين الدمخي أن اللجنة استمعت لرأي الحكومة وأيضا الملاحظات التي أبدتها مؤسسات المجتمع المدني على التوصيات الواجب تنفيذها مثل إلغاء نظام الكفيل، وحرية التعبير وتغيير القوانين التي بها مواد تشدد على المغردين وأصحاب الرأي.

وأكد أن هناك ملاحظات كثيرة على قضية حرية التعبير والرأي، مشيدا بموقف الحكومة وعدم موافقتها على القضايا التي تخالف الشرع وآداب وأعراف وأخلاق أهل الكويت مثل التشبه بالجنس الآخر وإلغاء عقوبة الإعدام.

وأفاد بأن اللجنة تسلمت ما قبلت به الكويت وما رفضته من هذه التوصيات، وستتابع هذه المواضيع مع مؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى نتائج في هذا الجانب.

من جانب آخر، رأى الدمخي أن هناك تعطيلا لعمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان رغم عقد اللجنة ثلاثة اجتماعات استدعت خلالها ثلاثة وزراء لمناقشة هذا الموضوع، لافتا إلى أنه إلى اليوم لا يوجد موقع للديوان ولا دعم حقيقيا له.

وأوضح أن هناك فتوى من إدارة الفتوى والتشريع بأن المجلس تابع لمجلس الوزراء، معتبرا أن هذه الفتوى فيها تفريغ للديوان من محتواه وهو أمر مرفوض تماما. وبين أنه تم الحديث مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح حول هذا الموضوع أكثر من مرة ولم تحصل نتائج فعلية على أرض الواقع.

وكشف الدمخي عن أن اللجنة اجتمعت قبل أسبوعين بحضور ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية لمناقشة معايير العفو عن السجناء وضرورة توسعتها خاصة فيما يتعلق بقضايا الرأي وقضايا أمن الدولة، مشيرا الى أن هناك الكثير من الأحكام صدرت على أناس قاموا بكتابة تغريدات على تويتر لأول مرة أو إعادة التغريدات. وقال إن هناك نوعا من التشدد في هذا الأمر خاصة أنه دائما ما تخرج هذه القضايا من معايير العفو الخاص الذي يصدره صاحب السمو أمير البلاد، مبينا أن الكويت مسجلة على أنها من أكثر الدولة التي توجد بها أحكام ضد أصحاب الرأي والمغردين.

وقال «اننا نعمل دائما من أجل هؤلاء ومن أجل تغيير القوانين التي تضر أصحاب الرأي والمغردين».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٩	١٥٩٥١

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المالية» تنجز «الإفلاس»: الطعن بـ «التمييز» يؤخر النزاعات

ترجيح كفة رئيس اللجنة بعد تساوي المؤيدين والمعارضين لتعديلات القانون

فهد التركي

أنجزت اللجنة المالية التقرير التكميلي لقانون الإفلاس والتسويات المالية الذي أقره المجلس في المداولة الأولى بعد إنجاز جملة من التعديلات التي تقدم بها نواب مجلس الأمة بعد المداولة الأولى وانتهت اللجنة للموافقة على التعديلات والقانون كاملاً بنتيجة موافقة عضوين في اللجنة ورفض اخرين، إذ رجح التصويت كفة رئيس اللجنة والذي جاء بالموافقة.

وقالت اللجنة، في تقريرها، "سبق أن قدمت اللجنة تقريرها السابع بشأن مشروع القانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، والذي وافق عليه المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 2020/8/19 في مداولته الأولى.

وفي ذات الجلسة قدم بعض الأعضاء التعديلين الأول والثاني المشار إليهما في صدر التقرير كما قدم التعديل الثالث للجنة بتاريخ 2020/8/23، وبهذا الصدد عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخ 2020/8/4 و2020/8/30 حضرهما وزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

إبراء الذمة

واطلعت اللجنة على التعديلات المشار إليها في صدر التقرير، إذ اتضح لها أنها تقضي بالآتي:

- يهدف التعديل الأول إلى تعديل المادة 266 بعدم جواز إبراء ذمة المدين من المتبقي من الدين وفقاً للمادة (264) من هذا القانون بالنسبة لجميع الديون المستحقة للخزانة العامة.

- يهدف التعديل الثاني إلى إضافة تعريف جديد لمصطلح "الصلح" وتعديل بعض التعريفات الموجودة مسبقاً كالمراقب والمفتش والتوقف عن الدفع.

- كما يهدف التعديل الثاني إلى تحديد صلاحية البنك المركزي وهيئة أسواق المال بشكل أوضح عند وضعها لقواعد تنظم إجراءات خاصة بالخاضعين لأحكامهما فيما يتعلق بالإفلاس.

- كذلك فإن التعديل الثاني يحيل بعض المواضيع إلى اللائحة التنفيذية مثل تحديد شروط ومؤهلات أعضاء لجنة الإفلاس وضوابط الحوكمة في اختيار الأمين.

- كما يهدف التعديل الثاني إلى رفض إلغاء الطعن بالتمييز حيث لا يجب حرمان المتقاضين من الطعن بالتمييز.

- ويهدف التعديلان الثاني والثالث إلى تعديل المواد المتعلقة بالمدد والمواعيد الإجرائية وذلك بزيادتها حتى يتسنى للقائمين على تطبيق أحكام هذا القانون من القيام بعملهم على أكمل وجه.

اللجنة المالية في اجتماع سابق

رأي الحكومة

كما استمعت اللجنة لرأي الحكومة بشأن التعديلات المقدمة من السادة الأعضاء، إذ أفادت بأن القانون مهم وعصري ويعد من القوانين الفنية الاقتصادية التي تحتوي على نضج تشريعي، كما يعتبر هذا القانون نقلة نوعية ناتجة عن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين درستاه على مدى عامين.

-أما فيما يتعلق بالتعديلات المقدمة فالحكومة تتفق مع معظمها وخاصة تلك المتعلقة بالمدد التي تنظم الإجراءات وتنصب في مصلحة المتعاملين مع القانون.

- وقالت اللجنة، إنه بعد المناقشة وتبادل الآراء رأت اللجنة أن بعض التعديلات المقدمة متحققة في نصوص مواد القانون، أما معظم التعديلات الأخرى فقد كانت في محلها وتم الأخذ بها، وكانت أهم التعديلات التي أقرتها اللجنة مايلي:

- ضبط صياغة تعريف المراقب والمفتش والتوقف عن الدفع، وإضافة تعريف المصطلح الصلح، وتعديل المواد المتعلقة بالمدد والمواعيد الإجرائية وذلك بزيادتها إلى عشرة أيام ومواعيد أخرى إلى شهر، حتى يتسنى للقائمين على تطبيق أحكام هذا القانون من القيام بعملهم على أكمل وجه. وإعادة صياغة مواد أخرى لضبط النص.

رقابة متحققة

ورأت اللجنة أن هناك رقابة كافية متحققة بالقانون وتضمن سرعة الانتهاء من إجراءات التقاضي، وذلك لوجود قاضي الإفلاس ومحكمة الإفلاس وأخيراً محكمة الاستئناف. ومن ثم فلا حاجة لإضافة الطعن بالتمييز والتي قد تؤدي إلى تأخر الفصل في النزاعات.

وبذلك يكون عدد المواد التي طالها التعديل 102 مادة، 96 مادة معدلة تقدم بها نواب الأمة، في حين بلغ عدد تعديلات اللجنة 9 تعديلات.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وبأغلبية الأعضاء الحاضرين إلى الموافقة (2 موافقة 2- عدم موافقة) ورجحت كفة الرئيس وذلك على مشروع القانون بإصدار قانون الإفلاس (بعد التعديل) وقد كان التصويت على التعديلات على النحو المبين في الجدول المقارن.

وقد انبنى رأي الأقلية على رأيهم السابق المتمثل في رفضهم للقانون، وأن التعديلات المقدمة لم تأت بجديد.

إعادة تنظيم أحكام الإفلاس

جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بإصدار قانون الإفلاس: إنه اعتباراً للتطورات القانونية والفقهية الحديثة التي طرأت خلال التسع والثلاثين سنة منذ سريان قانون التجارة رقم (68) لسنة 1980 فيما تضمنه من الأحكام المنظمة للإفلاس، وما انتهجته الدولة من ضرورة تطوير وتحسين بيئة الأعمال القائمة للإسهام في تحويل الكويت إلى مركز مالي في المنطقة. وتأكيداً لتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المالية في الدولة لمعالجة أوجه القصور التي تكشف عنها التطبيق العملي للقانون رقم (2) لسنة 2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي للدولة، فقد تم إعداد هذا القانون ليعيد تنظيم الإطار القانوني لأحكام الإفلاس الواردة بالكتاب الرابع من قانون التجارة (المواد من 555 حتى 800) فضلاً عن القواعد الخاصة بإعادة هيكلة المديونيات المنظمة بالقانون رقم (2) لسنة 2009 السالف الذكر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٦-٩-٢٠٢٠	٥	٤٥١٩

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الداخلية» تحيل الجارالله إلى النيابة لإثارته الفتنة والإساءة للشيعة

أحالت وزارة الداخلية رئيس تحرير جريدة «السياسة» و«عرب تايمز» أحمد الجارالله إلى النيابة العامة بتهمة إثارة الفتنة والإساءة للمذهب الشيعي.
وأكدت مصادر قانونية أن الجارالله يواجه تهما تشمل مخالفته قانون الوحدة الوطنية وقانون الجرائم الإلكترونية نظرا لما نشره في حسابه الرسمي في «تويتر» من اساءة إلى مقام بعض العلماء وإزدراء المذهب الشيعي.
واعرب النائب خليل الصالح عن شكره

لوزارة الداخلية على سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية بحق مثير الفتنة واحالته الى النيابة العامة لمخالفته قانون الوحدة الوطنية وتعديه على العلماء وازدراء المذاهب.

وكان النائب صالح عاشور طالب وزير الداخلية باحالة احمد الجارالله الى النيابة العامة لمخالفته قانون الوحدة الوطنية وقانون الجرائم الالكترونية لتعديه على مقام العلماء وازدراء المذهب.

وقال: يجب ان تكون مسطرة وزارة الداخلية واحدة على كل من يخالف القانون ولا تتغاضى عن هذه الاساءات المقصودة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	١-٢	٤٠٧٤

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

قضايا

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلال أغسطس الماضي

إحالة 192 شكوى للعمالة المنزلية إلى القضاء

كتب عبدالرسول راضي

كشفت الهيئة العامة للقوى العاملة عن احالة 192 شكوى عمالية للقضاء متعلقة بالعمالة المنزلية في اغسطس الماضي، مبينة ان عدد الشكاوى التي تم تسجيلها بلغ 5 آلاف و417 فيما بلغ المستلم منذ 1 ابريل 2019 نحو 794 شكوى، مشيرة الى انها لعبت دورا في فك النزاع بين العامل ورب العمل، ما اسهم بحل 115 شكوى بشكل ودي من اصل انجاز 307 شكاوى خلال الشهر الماضي. وفي هذا السياق، اكدت المتحدثة الرسمية بالهيئة مديرة ادارة العلاقات العامة اسيل المزيد، ان اجمالي مكاتب استقدام العمالة المنزلية المسجلة لدى اداره تنظيم استقدام العمالة في الهيئة بلغت 483 مكتب، موضحة ان عدد العمالة المنزلية المسجل عليها بلغ 1628 عاملا وعاملة.

واشارت الى ان الادارة المعنية بالهيئة عملت على تجديد واصدار 75 ترخيص مزاولة النشاط، مؤكدة ان الهيئة القوى العاملة خلال الشهر الماضي لم تشهد اي طلب جديد خاص باصدار ترخيص مزاولة نشاط استقدام العمالة المنزلية.

الى ذلك، اعلنت المزيد، عن استرداد الهيئة نحو 65 الفاً 879 ديناراً كمبالغ مستحقة لاصحاب العمل، بينما بلغ اجمالي المبالغ التي تم تحصيلها لصالح العمالة المنزلية 1113 ديناراً، مؤكدة ان الهيئة لن تدخر جهدا في تسخير طاقاتها لتنظيم سوق العمل والحفاظ على الحقوق العمالية وكذلك ارباب العمل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٣	٤٠٧٤

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عقوبات أميركية على مسؤولي «الجنائية الدولية» والمحكمة ترد: إجراءات قمعية ضد «سيادة القانون»

واشنطن - الوكالات: فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كبار المسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية، بينهم المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودة.

واتهم وزير الخارجية مايك بومبيو المحكمة بـ«محاولات غير مشروعة لاخضاع الأميركيين لولايتها القضائية». وتحقق المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي فيما اذا كانت القوات الأميركية قد ارتكبت جرائم حرب في افغانستان. وانتقدت الولايات المتحدة المحكمة منذ تأسيسها، وهي واحدة من اثنتي عشرة دولة لم تنضم للمحكمة.

في المقابل دانت المحكمة الدولية العقوبات معتبرة انها «غير مسبوقة» و«غير مقبولة». وقالت المحكمة في بيان في مقرها في لاهاي انها «تدين العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على المدعية العامة وعلى عضو في مكتبها». وقالت المحكمة في بيانها ان «هذه الأعمال القمعية الموجهة ضد مؤسسة قضائية دولية ومسؤوليها غير مسبوقة وتشكل هجمات خطيرة على المحكمة وعلى نظام روما الأساسي للقضاء الجنائي الدولي وسيادة القانون بشكل عام». من جهته قال رئيس هيئة الدول الأطراف في المحكمة القاضي او غون كوون «أرفض بشدة هذه الاجراءات غير المسبوقة وغير المقبولة ضد منظمة دولية تأسست على معاهدات»، وأضاف ان العقوبات الأميركية «لا تؤدي سوى الى اضعاف جهودنا المشتركة لمحاربة الافلات من العقاب لفظائع جماعية». وأعلن عن اجتماع مقبل لمكتبه «لدراسة الاجراءات».

ودانت بلقيس جراح وهي كبيرة المستشارين في منظمة «هيومن رايتس ووتش» غير الحكومية، العقوبات الأميركية ووصفتها بانها «تدن جديد مخجل للالتزامات الولايات المتحدة بتحقيق العدالة لضحايا اسوأ الجرائم». واعتبرت في تغريدة على حسابها على «تويتر» ان خطوة بومبيو كانت بمثابة «انحراف مذهل للعقوبات الأميركية، المصممة لمعاقبة منتهكي الحقوق والحكام الفاسدين، لاستهداف اولئك الذين يحققون في جرائم الحرب». وتحقق المحكمة الجنائية الدولية التي انشئت بموجب معاهدة للأمم المتحدة في عام 2002 وتقدم الى العدالة المسؤولين عن الابادات الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب، وتتدخل عندما لا تستطيع السلطات الوطنية مقاضاة المسؤولين او عندما لا ترغب في ذلك. وتمّ التصديق على المعاهدة من قبل 123 دولة، بما فيها المملكة المتحدة. لكنّ الولايات المتحدة - الى جانب الصين والهند وروسيا - رفضت الانضمام، بينما اتهمت بعض الدول الأفريقية الهيئة بالتركيز بشكل غير عادل على الأفارقة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	١٢	٤٠٧٤

الأنباء
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة إسرائيلية تكتفي بـ «توبيخ» ضابط أعدم فلسطينياً في القدس

عواصم ـ وكالات: رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية دعوى قضائية لمحاكمة عقيد إسرائيلي، أعدم فتى فلسطينيا في القدس، خلافا لتعليمات إطلاق النار.

وبحسب القناة السابعة في التلفزيون الإسرائيلي فإن المحكمة قررت عدم محاكمة قائد منطقة رام الله الأسبق، يسرائيل شومير، وذلك على الرغم من إعدامه أحد الفتية الفلسطينيين في العام 2015 بعد إلقائه للحجارة باتجاه المركبة العسكرية التي كان يستقلها هذا الضابط، بينما لاحق الضابط الفتى وأطلق عليه النار من مسافة قصيرة سعيا لإعدامه فاستشهد في المكان.

وبررت المحكمة قرارها برفض الدعوى بأن «الحجر سلاح فتاك، وقد يتسبب بالقتل، وأن سلوك الضابط له ما يبرره»، واكتفت بالتوبيخ، الذي تلقاه الضابط من قائد الأركان وفرض قيود عليه حول ترقيات مستقبلية فقط.

وتعود حيثيات القضية إلى صيف العام 2015 عندما كان العقيد شومير في مركبته العسكرية قرب حاجز قلنديا ومعه ثلاثة من الجنود، حيث تعرضت دوريتهم لإلقاء حجر كبير باتجاه الزجاج الأمامي للدورية، وفر ملقي الحجر من المكان. وفي تلك اللحظة خرج شومير من المركبة ولاحق الفتى محمد كسبة ابن الـ 17 ربيعا وأطلق 3 طلقات باتجاه ظهره ما أدى لمقتله في عين المكان.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٦-٩-٢٠٢٠	٢٢	١٥٩٥٢

الأنباء
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القضاء يستمع إلى دياب.. والجيش يعثر على 4 أطنان من «نترات الأمونيوم» في المرفأ المنكوب

بيروت ـ يوسف دياب ووكالات

تزامنا مع اكتشاف عبوات جديدة من «نترات الأمونيوم» التي سببت كارثة انفجار مرفأ بيروت، استمع المحقق العدلي القاضي فادي صوان الى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، في إطار التحقيقات التي يجريها في قضية انفجار المرفأ الذي وقع في بيروت في 4 أغسطس الماضي. وعلمت «الأنباء» أن صوان انتقل مساء من مكتبه في قصر العدل الى السراي الحكومي واجتمع بدياب، واستمع الى إفادته مطولا بشأن المراسلات التي تلقاها من الأجهزة الأمنية عن وجود «نيتراتت الأمونيوم»، وما التوجيهات التي أعطاها للأجهزة والوزارات المختصة في هذا المجال وأسباب التأخر في إزالة تلك المواد المتفجرة من العنبر رقم 12 قبل انفجارها. وشكل استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب مفاجأة في الأوساط اللبنانية كونه أعلى مرجعية سياسية تخضع للتحقيق، كما أن استجوابه سبق استدعاء وزراء الاشغال والمال الحاليين والسابقين الى التحقيق، وكذلك رؤساء الأجهزة الأمنية والقضاة المعنيين. وتم حتى الآن توقيف 25 شخصا بينهم مسؤولون في المرفأ وضباط في القضية، ولم يكشف شيء عن المآخذ عليهم أو الشبهات حولهم، وقال المصدر القضائي إنه تم الاستماع الى دياب بصفة شاهد. وقال مصدر قضائي بحسب وكالة «فرانس برس»: «استمع القاضي صوان إلى دياب كشاهد للاستيضاح منه حول أمور عدة بينها تاريخ معرفته كرئيس حكومة بوجود نيترات الأمونيوم في المرفأ وسبب عدم إيعاز الحكومة باتخاذ تدابير لإبعاد الخطر بعد تسلمها تقارير بهذا الصدد من الأجهزة الأمنية». ودياب هو أول مسؤول سياسي رفيع يستمع إليه المحقق العدلي في القضية.

وبحسب المصدر ذاته، استفسر صوان من دياب عن معلومات نقلتها وسائل إعلام محلية ومفادها بأنه كان يعتزم زيارة المرفأ للتحقق من موجودات عنبر كان يحتوي كميات ضخمة من نيترات الأمونيوم تسبب حريق بانفجارها، لكنه ألغى الزيارة بعد تبلغه من مصدر لم يحدد بأن المواد الموجودة «غير خطرة»، وفق ما جاء في التقارير الإعلامية.

صورة منتشرة على المواقع الإخبارية لأكياس نترات الأمونيوم عقب عثور الجيش على 4 أطنان منها في المرفأ (محمود الطويل)

وعزا دياب الانفجار إثر وقوعه الى 2750 طنا من مادة نيترات الأمونيوم كانت مخزنة في العنبر رقم 12 في المرفأ منذ ست سنوات، من دون إجراءات وقاية كافية.

وأعلن جهاز أمن الدولة بعد الانفجار أنه «أعلم السلطات بخطورة» هذه المواد «بموجب تقرير مفصل» حذر فيه من حصول سرقات من العنبر نتيجة فجوة كبيرة في «الحائط الجنوبي». وتزامن الاستماع لصوان مع إعلان قيادة الجيش أن فوج الهندسة التابع لها كشف على أربعة مستوعبات موجودة لدى الجمارك «خارج المرفأ قرب المدخل رقم 9» شبيه بتلك التي كانت موجودة في العنبر 12 وتسببت بالكارثة، وتبين أن المستوعبات الجديدة تحتوي على حوالي 4 أطنان و350 كلغ من نيترات الأمونيوم. ولم يتضح ما إذا كانت هذه جزءا من الكمية الأساسية. وأفاد مصدر امني بأن الجمارك في المرفأ لا علم لها بهذه الحاوية ومحتوياتها، وقد أبلغ ضباط الجيش الجهات المعنية بما وجدوه واتخذوا التدابير اللازمة لنقل هذه الكمية من مكانها ومعالجتها. وفي وقت سابق من يوم أمس، أمر الرئيس ميشال عون بإجراء إصلاحات على البنية التحتية القديمة للتزود بالوقود في مطار بيروت ودعا إلى إجراء تحقيق في تقرير عن تسرب آلاف الليترات من الوقود من المنظومة. وقال رئيس مطار بيروت فادي الحسن في مؤتمر صحافي ان 84 ألف ليتر من الوقود تسربت في مارس 2019 وإن الإصلاحات اكتملت في شهرين، وأضاف أن محققين دوليين وصفوا الإصلاحات بأنها «مرضية».

وزادت أنباء التسريب المخاوف بشأن السلامة العامة، وقال الحسن في المؤتمر الصحافي «لا انفجار بانتظارنا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٤-٩-٢٠٢٠	٢١	١٥٩٥١

وفيـــات

الوفيات

- هوية براك طرجم العازمي، 75 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55536645
- درباس محمد عمر درباس العمر، 47 عاماً، (شيع)، تلفون: 99060902، 99901777
- علي مشعل حسين العدواني، 34 عاماً، (شيع)، تلفون: 99381711
- حنان عبدالله سالم صالح، 54 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55331132، 55923897، 97607773
- لطيفة عبدالله محمد القعود، زوجة/ تركي علي التركي، 77 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66767011، 99389164، 99561586
- فاطمة يعقوب يوسف رضي، زوجة/ سعد خلف سالم، 65 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66511899، 66441780، 96979615
- فاطمة حسين حجي علي بوعباس، زوجة/ حبيب علي الصفار، 68 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55287187، 99756612
- صفية حسين زينل، أرملة/ غلوم حسين خاجة، 80 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99053053، 99880692
- فائقة محمد عبدالله علي، زوجة/ إبراهيم محمد بهمن، 69 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99073378، 99607576
- علي محمد علي السعدي، 86 عاماً، العزاء بالمقبرة بعد صلاة عصر اليوم، تلفون: الرجال 97603666

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الاحد ٦-٩-٢٠٢٠

الوفيات

- ليلى سالم عبدالله، أرملة/ علي عبدالله عبدالكريم الفيلكاوي، 84 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66242240، 51180215
- فاطمة سالم سالمين، زوجة/ سالم سلطان المفتاح، 68 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99666537، 66867667، 96947475
- نجاة عبدالستار الرومي، زوجة/ إبراهيم محمد بن ناصر، 69 عاماً، (شيعت)، تلفون: 97202062، 99111182
- حمدان سلمان سعران الدماج العازمي، 67 عاماً، (شيع)، تلفون: 97900858، 91115119
- دليل خالد بداح العذاب، زوجة/ مبارك حسين أبوجما العجمي، 72 عاماً، (شيعت)، تلفون: 65691111، 99797779
- سلمى مطلق هذال الصواغ، أرملة/ عبدالهادي حمود الصواغ العازمي، 75 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99869070، 50748000

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الجمعة ٤-٩-٢٠٢٠